الأمم المتحدة S/PV.6662

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٦٢**

الاثنين ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بورتاس	(البرتغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	ألمانيا	السيد بيرغر
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد فوكاشينوفيتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد آرو
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيدة لوندونيو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الهند	السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

11-60236 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيري.

السيد سيري (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم هذه الإحاطة الإعلامية إلى المجلس اليوم بحضوركم، سيدي، وتحت رئاستكم.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى الطرفان بشكل منفصل اتصالات مع المجموعة الرباعية في إطار بيان ٢٣ أيلول/سبتمبر. ورغم أن هذه الاتصالات كانت بناءة، فإن المفاوضات المباشرة بدون شروط مسبقة، والتي يتوقع أن يقدم فيها الطرفان مقترحات فيما يتعلق بالأراضي والأمن خلال ٩٠ يوما، لم تجر بعد. واستمرت الاستفزازات في زعزعة الثقة وجعل استئناف المفاوضات المباشرة صعبا للغاية. فالمستوطنات تتوسع، مما يقوض الأساس الإقليمي لإنشاء دولة فلسطينية في المستقبل ومصداقية المعتدلين الفلسطينيين.

وينظر إلى الطلب الفلسطيني بالانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة نظرة سلبية من جانب إسرائيل، وتحتجز الحكومة الإسرائيلية الإيرادات الضريبية للسلطة الفلسطينية. وتأثر أيضا تمويل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. و لم تحقق الوحدة الفلسطينية تقدما، رغم أن هناك تكهنات بشأن تطورات في المستقبل. وفي غضون ذلك، شهدت غزة مرة أخرى عنفا خطيرا، بما في ذلك إطلاق الصواريخ من جانب المتشددين على إسرائيل والضربات الإسرائيلية.

وحذر الرئيس عباس علنا من أن الوضع الراهن لا يمكن أن يدوم. ويجب علينا إيجاد مسار دبلوماسي مجد إلى الأمام. وأشترك، بصفتي مبعوث الأمين العام، مع كل من الطرفين والمجموعة الرباعية والشركاء الإقليميين في هذا المسعى. وقام جلالة الملك عبد الله الثاني ملك الأردن بزيارة رسمية إلى رام الله اليوم لإجراء مشاورات مع الرئيس عباس، مؤكدا قلقه إزاء الحالة الراهنة ودعمه للسلطة الفلسطينية ولاستئناف مفاوضات هادفة من أجل إقامة دولة فلسطينية.

وأكد بيان المجموعة الرباعية الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر مجددا الأساس القانوني الدولي لمحادثات السلام. ولا يزال يشكل الإطار من أجل المضي قدما إذا أبدى الطرفان المرونة والمسؤولية. واجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية وممثل المجموعة الرباعية بلير بشكل منفصل في مناسبتين في القدس مع الممثلين الإسرائيليين والفلسطينيين، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وشدد مبعوثو المجموعة الرباعية على ضرورة أن يتجنب الطرفان الاستفزازات، وأن يضعا مقترحات بشأن الحدود والأمن، وأن يناقشاها بشكل مباشر مع بعضهما البعض دون تأخير أو شروط مسبقة، بدعم نشط من المجموعة الرباعية.

وتقدر الأمم المتحدة المضمون الذي ناقشه الجانب الفلسطيني، الذي يبين نية صادقة. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن إمكاناته لا يمكن أن تتحقق إلا في المفاوضات المباشرة. وفي حين نقدر الشواغل الأمنية المعلنة لإسرائيل واستعدادها الدخول في محادثات مباشرة، فإننا نعتقد أيضا أن إسرائيل ينبغي أن تقدم ضمانات حقيقية بأنها مستعدة لتقديم مقترحات جادة، بما في ذلك بشأن الأراضي، في سياق

المفاوضات المباشرة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تيسير المشاركة المباشرة عن طريق بيئة مواتية.

لا يزال ذلك صعبا للغاية نظرا لانعدام الثقة المتبادل والتوترات في الميدان. وبصفة خاصة، تواصل إسرائيل الانخراط في النشاط الاستيطاني، بما في ذلك في المناطق الشديدة الحساسية، ويتواصل هدم منازل الفلسطينيين. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت إسرائيل تعجيل تشييد وحدات سكنية في القدس الشرقية المحتلة بعد قرار من جانب اليونسكو بقبول فلسطين عضوا. وأعلنت إسرائيل، فيما بعد، أنها تنوي طرح عطاءات لتشييد ١ ٥٥٧ وحدة جديدة في القدس الشرقية و ٦٧٣ وحدة في مناطق أخرى من الضفة الغربية. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، انتقد الأمين العام بشدة النشاط الاستيطاني، الذي يتعارض مع القانون الدولي وخارطة الطريق ويستبق الحكم على مفاوضات الوضع النهائي. والمجتمع الدولي لن يعترف بالإجراءات الأحادية الجانب على الأرض، ويجب أن تتوقف.

ما برح الطلب الفلسطيني بالانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة معروضا على المجلس. وفي غضون ذلك، صوت المؤتمر العام لليونسكو، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر مؤيدا عضوية فلسطين. كان القرار من صلاحيات الدول الأعضاء. وحث الأمين العام جميع الأطراف على تناول القضية بحكمة في تحديد مسار العمل. ومنذ اعتماد القرار، أشار إلى أنه يود العمل مع الدول الأعضاء بشأن الحلول العملية للحفاظ على الموارد المالية لليونسكو.

وردت إسرائيل على قرار اليونسكو بتجميد تحويل عائدات الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة التي تحصلها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية تماشيا مع بروتوكول باريس. وتصل هذه الأموال إلى حوالي ١٠٠ مليون دولار شهريا، وتشكل ثلثي الإيرادات السنوية للسلطة الفلسطينية. إن احتجاز هذا المستوى من التمويل سيصيب أي حكومة بالشلل، ناهيك عن سلطة تحت الاحتلال، وإذا لم يتم الإفراج على الفور عن هذه الأموال، فإن هذا الإجراء سيهدد مكاسب بناء الدولة التي حققتها السلطة الفلسطينية، بما في ذلك تعزيز الحكم الرشيد الذي يعود بالنفع على الشعب الفلسطيني وتطوير قوات الأمن التي تحافظ على القانون والنظام في الضفة الغربية. والولايات المتحدة الأمريكية تحتجز أيضا جزئيا أموال المساعدة التي تقدمها إلى السلطة.

علينا التخفيف من حدة توتر هذه الحالة. وبالإضافة إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمستوطنات، ينبغي أن تستجيب إسرائيل أيضا إلى نداءات الأمين العام والزعماء الدوليين الآخرين بالإفراج على الفور عن التحويلات المجمدة إلى السلطة الفلسطينية، وفقا للاتفاقات القائمة. وينبغي أن تفرج الجهات المانحة عن تمويلها للسلطة الفلسطينية. وينبغي للسلطة الفلسطينية، من جانبها، أن تجد السبل للإسهام في التخفيف من حدة توتر الحالة وتحسين المناخ الخلافي السائد، بما في ذلك في الساحة الدولية. وقف التصعيد سيكون ضروريا لخلق جو يفضي لإجراء المحادثات المباشرة. في هذا الصدد، وإذ تستعد إسرائيل لإطلاق سراح مزيد من الأسرى وفقا للتبادل الذي جرى قبل شهرين، آمل أن تأخذ بعين الاعتبار النداء المستمر للسلطة الفلسطينية فيما يخص إطلاق سراح السجناء – حيث أن بعضهم مسجون منذ ما قبل توقيع اتفاقات أوسلو.

إننا نؤكد على أهمية الجهود الأمنية التي تبذلها السلطة الفلسطينية واستمرار التنسيق. ضبطت قوات الأمن الفلسطينية وأبطلت مفعول أجهزة غير منفجرة في مناسبتين مختلفتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد تم نشر كتيبة ثامنة من قوات الأمن الفلسطينية المدربة دوليا، في الميدان، ليصل عددها إلى ما يزيد عن ٤ ٠٠٠ فرد. وفي بادرة إيجابية، عفت إسرائيل في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر عن ٥١ من

المقاتلين المزعومين المحبوسين احتياطيا لدى الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

استمرت المظاهرات الأسبوعية ضد الجدار العازل في الضفة الغربية المحتلة، الذي ينحرف عن الخط الأخضر على نحو ينتهك الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية. وأفيد بأن مسار الجدار قد نقل في الآونة الأخيرة في اتجاه شمال غور الأردن، مما أدى إلى ضم أراض فلسطينية بحكم الأمر الواقع. وقد رفض الرئيس عباس بشدة العنف، خلال خطاب ألقاه بمناسبة الذكرى السنوية السابعة لوفاة الرئيس عرفات، لكنه دعا إلى ''المقاومة الفلسطينية غير العنيفة'' على أوسع نطاق ممكن. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، صعد ناشطون فلسطينيون حافلة إسرائيلية بالقرب من رام الله، كانت متوجهة إلى القدس للاحتجاج على القيود المفروضة على السفر، واعتقل قوات الدفاع الإسرائيلية سبعة منهم.

مع ذلك، تتواصل حوادث العنف. فبالإشارة إلى المخاوف الأمنية، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بـ ٢١٨ عملية، جرح خلالها ٤٤ فلسطينيا، بينهم ثلاثة أطفال، واعتقل ١١٣ بمن في ذلك قائد بارز لحماس في الضفة الغربية، وضع رهن الاعتقال الإداري بدون محاكمة لمدة ستة أشهر، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي غضون ذلك، أدت مهاجمة ٢١ مستوطنا للفلسطينيين إلى ست إصابات وتدمير ١٧٤ شجرة زيتون أخرى خلال موسم الحصاد. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت قوات الدفاع الإسرائيلي باعتقال ستة مستوطنين إسرائيليين قرب رام الله بتهمة إلقاء الحجارة على السيارات الفلسطينية. وأدى رشق الفلسطينيين لمركبات إسرائيلية بالحجارة في الضفة الغربية إلى ثلاث إصابات، واعتقال العديد من الفلسطينيين. وجرى تدنيس موقع يهودي مقدس في نابلس في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أن أشير إلى أن المعدل الأسبوعي للهجمات التي يشنها المستوطنون قد زاد بنسبة ٤٠ في المائة في عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، وبنسبة ١٦٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٩. وقامت إسرائيل في الآونة الأخيرة ببعض الاعتقالات فيما يتعلق بالحوادث ''الانتقامية''. وفي ١ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، هدمت قوات الدفاع الإسرائيلية هياكل ثلاث بؤر استيطانية في الضفة الغربية، مما أدى إلى مواجهات مع المستوطنين والقيام بعدة اعتقالات. مع ذلك، وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أخرت الحكومة الإسرائيلية هدم اثنين من المواقع الاستيطانية غير المرخص لها في الضفة الغربية، بنيت في أراض فلسطينية خاصة. ويتعين على إسرائيل إزالة البؤر الاستيطانية وفقا لالتزاماتها بموجب خارطة الطريق، وتوفير ما يكفي من إنفاذ القانون ضد أعمال العنف التي يقترفها المستوطنون تماشيا مع التزاماتها تجاه السكان المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال.

إن الحفاظ على الهدوء في غزة وجنوب إسرائيل لا يزال حاسما بالنسبة للتحسينات هناك، والجو السياسي العام. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بتعزيز تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ظوقد هرت هشاشة الهدوء النسبي مرة أخرى، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، عندما انفجر صاروخ غراد أطلقه مقاتلون من قطاع غزة بالقرب من مدينة أشدود الإسرائيلية. وأعقب الفترة بين ٢٩ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر تصعيد خطير، حيث سقطت على إسرائيل عشرات صواريخ غراد وأخرى محلية الصنع إلى جانب قذائف هاون. وقامت إسرائيل بضربات جوية في قطاع غزة استهدفت أساسا نشطاء حركة الجهاد الإسلامي. وخلال تلك المرحلة، عبرت إسرائيل وسلطات حماس بحكم الأمر الواقع عن رغبتهما في وقف التصعيد. وأدت جهود دبلوماسية قادتها

مصر إلى استعادة الهدوء النسبي في ١ تشرين الأول/نوفمبر. لكن نشر حركة الجهاد الإسلامي للقطات تظهر امتلاكها لقاذفات صواريخ متنقلة متطورة على نحو متزايد، هربت إلى القطاع الساحلي، يبرز الحاجة لاتخاذ خطوات أكثر فاعلية لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق ما مجموعه ٥٦ صاروخا - بما في ذلك ٢٤ صاروخ غراد - و ١٦ قذيفة هاون على إسرائيل، مما أسفر عن مقتل مدني إسرائيلي وإصابة أربعة آخرين. إننا ندين تلك الهجمات العشوائية، التي يجب أن تتوقف. وأطلق جيش الدفاع الإسرائيلي تسع قذائف دبابات وقام بـ ٢٥ ضربة جوية وأربعة توغلات في غزة، مما أسفر عن مقتل ١٤ مقاتلا فلسطينيا وإصابة ١٢ آخرين، بينما قتل اثنان من المدنيين الفلسطينيين وجرح خمسة. وأصابت الغارة الجوية الإسرائيلية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، مسؤولا في القنصلية الفرنسية في غزة، وكذلك ابنته وزوجته الحامل، التي أجهضت. يتعين على إسرائيل ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتقليل من المخاطر على المدنيين. إننا نكرر دعوة الأمين العام الجميع إلى الاحترام التام للقانون الدولي الإنساني.

وحدث تطور محمود في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر تمثل في منح حكومة إسرائيل أربع مجموعات موافقات لمشاريع بناء تبلغ قيمتها نحو ٥,٥ مليون دولار، سينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والسويد ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. كما أرحب أيضا بالشروع في تسليم القضبان الحديدية والأسمنت لاستخدامها من قبل القطاع الخاص في غزة، في إطار ترتيب تجريبي يمثل خطوة هامة في اتجاه إعادة بناء اقتصاد غزة. إننا في انتظار الموافقات على وجه السرعة على مزيد من المشاريع السكنية الحيوية التي تجري تحت إشراف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

ومع المراعاة الواجبة للمخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل، أواصل الدعوة إلى اتخاذ مزيد من التدابير لأجل رفع الحصار البري المفروض على غزة، مثل واردات مواد البناء على نطاق واسع، والصادرات، وتوسيع منطقة الصيد في غزة، وحرية الحركة للأفراد. إن فتح المعابر إلى غزة أمر حيوي لرفاه سكان غزة ولسد الثغرات من حيث الإمداد التي تملأ على نحو متزايد من قبل الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك التجارة غير المشروعة عبر الأنفاق التي تسيطر عليها إلى حد كبير سلطات الأمر الواقع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوقفت البحرية الإسرائيلية زورقين حاولا الوصول إلى قطاع غزة عن طريق البحر.

بعد اتصالات بين فتح وحماس، يجري التحضير لاجتماع آخر رفيع المستوى لمناقشة تنفيذ اتفاق المصالحة المتفق عليه في القاهرة في شهر أيار/مايو. ينص اتفاق المصالحة، في جملة أمور، على إجراء انتخابات في أيار/مايو ٢٠١٢، في أعقاب تشكيل حكومة تكنوقراط انتقالية. إن رئيس الوزراء فياض، الذي دعم باستمرار جهود المصالحة، جدد التأكيد بشكل علني على موقفه الذي اتخذه منذ فترة، والمتمثل في أنه لن يكون عقبة أمام التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة جديدة. المسائل بين الفلسطينيين لا تزال صعبة، بينما سيجري تقييم مضمون أي ترتيب مصالحة بعناية من قبل المتبرعين. على غرار الأمم المتحدة، فإننا نواصل دعم جهود المصالحة في إطار التزامات منظمة التحرير الفلسطينية ومواقف المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية.

إن الحالة في سوريا مصدر قلق عميق ومتزايد للأمم المتحدة. فقد تصاعدت حدة القمع العنيف من قبل قوات الأمن السورية. هنالك أيضا إشارات مثيرة للقلق فيما يخص

المواجهات المسلحة التي تشهدها مناطق عدة من البلد. لقد كثفت جامعة الدول العربية من جهودها لوقف إراقة الدماء والسعي إلى إيجاد حل سياسي للأزمة، وأعلنت في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر عن خطة عمل وافقت عليها الحكومة السورية من حيث المبدأ. في غياب التنفيذ الكامل من جانب السلطات السورية، فإن المجلس الوزاري لجامعة الدول قد علق مشاركة سوريا في اجتماعات الجامعة وأنشطتها، وقرر النظر في فرض عقوبات اقتصادية. والجامعة تسعى حاليا لإيفاد بعثة مراقبة عربية، لمراقبة تنفيذ الخطة وحماية المدنيين في سوريا.

دعا الأمين العام بان كي - مون مرارا إلى الوقف الفوري لإراقة الدماء. وقد ظل يعمل بشكل وثيق مع الشركاء العرب والأمين العام لجامعة الدول العربية في هذا الصدد. إننا ندعو إلى تنفيذ خطة العمل العربية بشكل كامل وعلى وجه السرعة. وينبغي وقف جميع أشكال العنف وإفساح المجال لعملية بقيادة سوريا لإجراء التغيير السياسي الشامل الذي سيستجيب للتطلعات الديمقراطية لأبناء الشعب السوري بغض النظر عن خلفياتهم السياسية أو الدينية أو العرقية.

في هذا السياق الصعب، لم يجر إحراز أي تقدم نحو السلام بين سوريا وإسرائيل، التي تواصل الاحتفاظ بالمستوطنات في الجولان السوري المحتل. ولم يتم الإبلاغ عن أي حادث في المنطقة الفاصلة منذ أحداث حزيران/يونيه الماضي.

أنتقل الآن إلى الحالة في لبنان، حيث واصلت التطورات في سوريا المجاورة تأجيج التوتر السياسي. لقد أصبح تصويت لبنان يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر معارضا لمقترح جامعة الدول العربية بتعليق عضوية سوريا مسألة خلافية بين التحالف الحاكم والمعارضة. وأثارت أيضا المناقشة في لجنة حقوق الإنسان في البرلمان بشأن اختفاء أربع شخصيات من المعارضة السورية في لبنان في وقت سابق من هذا العام، جدلا ساخنا بين حركتي ١٤ و ٨ آذار.

لا تزال الحالة على طول الحدود اللبنانية مع سوريا مقلقة. فقد زرع الجيش السوري الألغام على الجانب السوري من الحدود في المناطق الأكثر استخداما كنقاط عبور غير شرعي إلى لبنان. وقد أدخل على الأقل شخص واحد إلى المرافق الصحية اللبنانية نتيجة للإصابات التي لحقت به جراء انفجار لغم أرضي. وتواصل الأمم المتحدة التنسيق بشكل وثيق مع حكومة لبنان بخصوص تقديم المساعدات للاجئين السوريين، وبشأن مسائل توفير الحماية لهم وتحديد مركزهم. إلى غاية منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة ٣ ٥٨١ مشردا.

وقع انفجاران في مدينة صور الواقعة في الجنوب، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، استهدفا أحد الفنادق ومتجرا للخمور. ولقد ألحق التفجيران أضرارا مادية فقط، بما فيها لاثنتين من مركبات الأمم المتحدة التي كانت تقف بالقرب من الفندق. وقد شرعت السلطات اللبنانية في التحقيق في التفجيرين. ولم يتضح حتى اللحظة لا الدافع وراء هذا العمل ولا هوية الضالعين فيه. ولا توجد مؤشرات إلى أن الأمم المتحدة كانت هي المستهدفة.

وفيما عدا ذلك، فقد ظلت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئة ومستقرة على وجه العموم. غير أن الطائرات الإسرائيلية لا تزال تحلق في الفضاء الجوي اللبناني بصورة شبه يومية. وسيقوم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بتقديم إحاطة إعلامية على نحو أكثر تفصيلا إلى المجلس في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر خلال المشاورات بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

في الختام، لا تزال المخاطر كبيرة، فكما نبّهت في إحاطتي الإعلامية أمام المجلس في تموز/يوليه (انظر S/PV.6590) فإنه، بدون إحراز تقدم ذي مصداقية على المسار السياسي، مقترنا ب بمزيد من الخطوات الشاملة في الميدان، فإن قدرة السلطة الفلسطينية على الاستمرار وجدوى خطتها لبناء الدولة – بل الحل القائم على وجود دولتين نفسه على ما أخشى – ستكون موضع شك. ولا تزال الفجوات من حيث الثقة والتصور المضمون تفصل بين الطرفين. ولن يكون التغلب عليها بالأمر الميسور. ومع ذلك، فإنني أناشدهما تهدئة الأوضاع والكف عن الاستفزازات واحترام التزاماتهما والدخول في مفاوضات مباشرة وطرح مقترحات ملموسة وقابلة للتفاوض بشأنها. إن الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لتقوم بدورها كاملا في دعم هذه الجهود بحسن نية، استنادا إلى قواعد القانون الدولي التي أكدتها اللجنة الرباعية، بما فيها قرارات مجلس الأمن والاتفاقات القائمة بين الطرفين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سيرى على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

والآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.